



## واقع الديمقراطية التشاركية بين التشريع و التطبيق في التجربة التونسية و آفاقها المستقبلية.

### The Reality of Participatory Democracy Between Legislation and Application in the Tunisian Experience and its Future Prospects.

تكوك خيرة<sup>1</sup>

kheira.tekouk @univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2024/10/06 تاريخ القبول: 2024/11/26 تاريخ النشر: 2024/12/20  
Received: 06/10/2024 Accepted: 26/11/2024 published: 20/12/2024

#### ملخص :

تعتبر مقارنة الديمقراطية التشاركية من المقاربات الحديثة في تسيير الشأن العام المحلي في العديد من بلدان العالم، و أحد سمات تطور الإدارة المعاصرة، ونظرا لأهميته أضحى من الحلول المراهنة عليها لتسيير و ترقية أداء الجماعات الإقليمية وتحقيق التنمية المحلية. وعليه يمكننا طرح الإشكال التالي: إلى أي مدى أسهمت التكريسات الدستورية و القانونية في تعزيز و تجسيد مقارنة الديمقراطية التشاركية في تونس؟ و ما هي أهم العقبات التي واجهت تكريس هذه التجربة؟ إذ تهدف دراستنا للبحث عن أهم النصوص و المواد القانونية المكرسة للديمقراطية التشاركية في تونس، و ذكر أهم النواقص التي خلفتها الديمقراطية التمثيلية و التطرق إلى أهم الآليات و الهيئات الاستشارية المستحدثة لتمكين المواطن من صنع القرار و تقديم دراسة نقدية لهذه التجربة و آفاقها المستقبلية. و في الأخير توصلنا إلى عدة نتائج من أهمها أن الديمقراطية التشاركية في تونس بوصفها تجربة حديثة في مجال تدبير الشأن العام المحلي خاصة من خلال خارطة الإعلام التي لعبت دورا هاما في إعلام المواطن و تمكينه من المعلومة حول مسار عملية التنمية و المشاريع التنموية عبر فضاءه الإقليمي.

**كلمات مفتاحية :** الديمقراطية التشاركية ، الديمقراطية التمثيلية ؛ اللامركزية ؛ الجماعات الإقليمية ، التكريسات الدستورية و القانونية.

#### Abstract:

The participatory democracy approach is considered one of the modern approaches in managing local public affairs in many countries of the world, and one of the features of the development of contemporary administration. Given its importance, it has become one of the solutions relied upon to manage and improve the performance of regional groups and achieve local development. Accordingly, we can pose the following question: To what extent have constitutional and legal consecrations contributed to strengthening and embodying the participatory democracy approach in Tunisia? And what are the most important obstacles that faced the consecration of this experience? Our study aims to search for the most important texts and legal materials dedicated to participatory democracy in Tunisia, and to mention the most important shortcomings left by representative democracy and to address the most important mechanisms and advisory bodies created to enable citizens to make decisions and to provide a critical study of this experience and its future prospects. In the end, we reached several results, the most important of which is that participatory democracy in Tunisia as a modern and pioneering experience in the field of managing local public affairs, especially through the media map, which played an important role in informing citizens and enabling them to obtain information about the course of the development process and development projects across its regional space.

**Keywords:** Participatory democracy, representative democracy; decentralization regional groups, constitutional and legal enshrinemen.

(1) مؤسسة الانتماء: جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم (الجزائر).

## مقدمة:

تعتبر مقارنة الديمقراطية التشاركية من المقاربات الحديثة في تسيير الشأن العام المحلي في العديد من بلدان العالم ، حيث أضحت من المقاربات الحديثة في تسيير الإدارة المعاصرة و أحد سمات تطورها ، ونظرا لأهميتها البالغة في تدبير الشأن العام المحلي أصبحت من الحلول المراهن عليها لتسيير و ترقية أداء الجماعات الإقليمية و تحقيق التنمية المحلية ، و لأن الفضاء المحلي أو الجماعات الإقليمية الفضاء لأخصب و المناسب لممارسة الديمقراطية التشاركية ، فقد قمنا باختبار التجربة التونسية كتجربة رائدة في مجال الديمقراطية التشاركية، و ذلك للبحث عن أهم الآليات و الهيئات المستحدثة لتعزيز و تمكين المواطن من المساهمة في صنع القرار المحلي، وعليه يمكننا طرح الإشكال التالي : إلى أي مدى ساهمت التكريسات الدستورية و القانونية في تعزيز و تجسيد مقارنة الديمقراطية التشاركية في تونس؟ و ما هي أهم العقبات التي واجهت تكريس هذه التجربة ؟ و تطرق عنه مجموعة من الفرضيات و هي كالتالي:

1- كلما تم إدراج آليات تمكين المواطن كلما كانت مشاركته أوسع في تدبير الشأن المحلي

2- كلما تم التركيز على التجسيد الفعلي للديمقراطية التشاركية كلما ارتقى أداء الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية

أهداف الدراسة : التأكيد على ضرورة توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية على المستوى المحلي إلى جانب المجالس المنتخبة المحلية و الفواعل الأخرى كالمجتمع المدني ، المواطن ، القطاع الخاص في تدبير الشأن العام المحلي و تحقيق التنمية المحلية المطلوبة التي يتطلع لها الساكنة.

المناهج : المنهج الوصفي التحليلي : ساعدنا المنهج الوصفي التحليلي في دراسة وتحليل العلاقة بين مقارنة الديمقراطية التشاركية و تحسين و ترقية أداء الجماعات الإقليمية في التجربة التونسية و أفاقها المستقبلية.

## التكريس الدستوري والقانوني لمقاربة الديمقراطية التشاركية في التجربة التونسية

### 1.2 الإطار العام لمفهوم الديمقراطية التشاركية :

#### أولا : نشأة الديمقراطية التشاركية

إن مقارنة الديمقراطية التشاركية ليست بمقاربة عصرية في التفكير كما هو الحال في التطبيق ، فقد تحدث عنها العديد من الفلاسفة و الباحثين و منهم الفيلسوف الإنجليزي جون لوك حيث أشار إلى نواقص الديمقراطية التمثيلية ، و دعا إلى تجاوز مسؤولية التصويت لاختيار ممثلهم فقط ، بل تتعدى مسؤوليتهم لدرجة مراقبة نشاطات ممثلهم و محاسبتهم كذلك تحدث عنها الفيلسوف جون جاك روسو صاحب فكرة العقد الاجتماعي الذي رأى أن الشعب الإنجليزي في ضل الديمقراطية التمثيلية (قوي)، وينتهي دورهم فقط عند القيام بعملية الانتخاب. (إسماعيل ف.، 2008) هذا ما دفع بجان جاك روسو إلى الدعوة

لزيادة قوة الفرد وحمايته وإعادة الحرية له، عن طريق خلق فضاءات أوسع تسمح له بالمشاركة المباشرة في تدبير الشأن المحلي ، و انتقال المواطن نحوى الفضاء المجتمعي العام (يوحنية) .

و يعود أيضا أصل ونشأة الديمقراطية التشاركية للفيلسوف الألماني يورغن هابرماس " في بحثه "الديمقراطية في الفضاء العام"، وكان يرى فيه بديلا أو مكملا للديمقراطية التمثيلية، (نوح) كذلك ساهمت نظرية هابرماس حول الديمقراطية التشاركية كتكملة " لنظرية الفعل التواصلي " ، في صياغة نظريته " الديمقراطية التشاركية " من خلال إبراز الدور الذي يلعبه المواطنون ، باعتبارهم قلب نابض للحقوق ، و هو النسق المتضمن الحقوق المعترف بها للمواطنين ، قصد تدبير حياتهم الاجتماعية ، و أكد على أهم حقوقهم المتمثلة في الحق في الحرية والمساواة بين الجميع ، و حق التمتع بالعضوية في الجمعيات ، و الحق في المشاركة الحرة والحظوظ المتساوية في تشكيل الآراء والإرادة العامة التي يمارسها الأفراد في إطار استقلالياتهم الخاصة" (نورة)

و تعد تجربة ( بورتو أليغري ) كأول تجربة رائدة ساهمت في ظهور الديمقراطية التشاركية، و هذا ما كرسه الدستور البرازيلي لسنة 1988 من خلال مواده التي تهدف إلى تشجيع وتوسيع مبدأ المشاركة الاجتماعية خاصة من خلال تجربتهم حول الميزانية التشاركية ، وإلى جانب البرازيل لجأت فنزويلا إلى تكريس المبدأ و دسترته ، و هذا ما راهن عليه الرئيس اليساري "هوغو تشافيز" انطلاقا من مبدأ العدالة الاجتماعية (الأمين سويقات، عصام بن شيخ، 2015).

#### ثانيا : مفهوم الديمقراطية التشاركية

إن مصطلح الديمقراطية وفق معجم (larouse 1975) يركز على أصلها اللغوي الإغريقي ، و يترجم كلمة (cratos) إلى كلمة (autorité) وتعني السلطة والسلطان و الحكم (إسماعيل م.، 2001)، أما مصطلح التشاركية فيعني "العمل مع" عوض " العمل من أجل " بمعنى العمل في اتجاه أفقي عوض الاتجاه العمودي من الأعلى إلى الأسفل كما تعمل أغلب الحكومات و المؤسسات العمومية في الأنظمة المركزية التي تفرض على شعوبها سياسات فوقية دون استشارتها أو إشراكها في التنفيذ والمتابعة والتقييم (زياني، 2015) و هو ما يفسر مواقف التي دائما ما تكون مناوئة لتلك المخرجات من قبل المستفيدين منها ، كونهم لم يشاركوا في صناعتها و إنما فرضت عليهم (بوجلال، 2017)

و بالتالي يتضح الفرق بين المشاركة كعمل تطوعي له خصائصه و مستوياته ، و بين التشاركية كشريك أساسي له دور المبادرة والتفاوض في العملية السياسية. أما الديمقراطية التشاركية كمفهوم حديث عرف عدة تعريفات منها من اعتبرها بأنها "عملية لصنع القرار الجماعي تجمع هذه العملية بين عناصر الديمقراطية المباشرة و التمثيلية ، و المواطنون وفق هذه العملية يتمتعون بالسلطة النهائية لاتخاذ القرار بشأن السياسة ، مما يمكن المواطنون من مراقبة أدايتهم " (Sanchez-Pages, 2004) .

كذلك عرفت الباحثة "ريان فوت " في كتابها النسوية و المواطنة " بمصطلح الديمقراطية الكاملة بدل التشاركية ، و وصفتها بأنها تتطلب قدرا كبيرا من العمل التطوعي من كل مواطن عادي ، و ليس بإمكانها أن تفسح مجالا لقرار سريع و فعال ، و الأكثر من هذا فإن المواطنين لا يملكون تقييمها ذا كفاءة في كل المجالات ، ولكن حتى يكون القرار ملائما ورشيدا ينبغي على صناع القرار استشارة الناس المعنيين بهذه السياسة" (حناش، 2019)

إن الديمقراطية التشاركية "كطريقة جديدة للمشاركة تقوم على فكرة تمكين المواطنين من المشاركة سواء المشاركات الفردية أو الجماعية ، التي تساهم في ترشيد القرارات من خلال مؤتمر المواطنين أو من خلال عملية إنشاء الميزانيات التشاركية لذا فإن دور

La démocratie Participative en question, (Pitseys) " المواطن لا يقتصر فقط على انتخاب المسؤولين " (Pitseys)  
(2017, dossier : La démocratie Participative en question)

أما الدكتور الأمين شريط فيعرفها بأنها " مشاركة المواطنين مباشرة في مناقشة الشؤون العمومية ، و اتخاذ القرارات السياسية المتعلقة بهم، أو هي توسيع ممارسة السلطة لاتخاذ القرار السياسي المترتب عن ذلك " (شريط، 2008)، و ما يميز الديمقراطية التشاركية اتسامها بسمتين هما المشاركة المباشرة للمواطنين الذين يتم اختيارهم بالقرعة أحيانا ، ومن ناحية أخرى المشاركة في إنشاء المداولات من خلال تبادل الآراء والحجج للبحث عن أفضل حل أو قرار ، وبالتالي يكون القرار أقل تعارضا للنزاع " (Pitseys)

## 2.2 التنصيص الدستوري و القانوني لآليات مشاركة المواطن في تجسيد الديمقراطية التشاركية في تونس

و في سبيل غرس ثقافة توسيع مشاركة المواطن في سبيل تسيير الشأن العام المحلي و تعزيز دور المجالس المنتخبة محليا و جهويا في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني بهدف دفع المسيرة التنموية في الجهات وتقليص الفوارق بينهما (مقدم، 2011). و هذا ما تجسد فعليا في الدستور التونسي لسنة 2014 و الذي يعتبر كأول دستور ينص صراحة على تكريس مبدأ الديمقراطية التشاركية، حيث يعتبر هذا الطرح مهما جدا و نقطة تحول فاصلة في المسار الديمقراطية للمواطنين في بناء الثقة بينهم وبين الجماعات المحلية من خلال مشاركتهم في وضع تصور معين لشؤونهم الإقليمية يتلاءم مع طبيعة الجماعة الإقليمية التي ينتمون إليها ، و لهذا تضمن الفصل 139 على أن تعتمد الجماعات المحلية آليات الديمقراطية التشاركية و مبادئ الحوكمة المفتوحة ، لضمان إسهام أوسع للمواطنين و المجتمع المدني في إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية و متابعة تنفيذها . (الدستور التونسي لسنة 2014، 2014)

أولا : أسباب و مبررات اعتماد تطبيق آليات الديمقراطية التشاركية في تونس

### 1- نواقص ومخلفات تجسيد الديمقراطية التمثيلية في تونس

ما يعاب على مصير الديمقراطية التمثيلية في تونس أنها لم تتمكن من مواجهة أزميتين في نفس الوقت ، أزمتهما من جهة أنها لم تكتمل شروطها وبنائها ، و أزمة الشعبوية باعتبارها سلوكا غير عقلاني يستثمر في تجاوزاته. و أثرت كذلك أزمات الديمقراطية التمثيلية التي تحولت في فترة ما إلى طبيعة ملازمة للسياسة في تونس حيث برزت الشعبوية في نسختها التونسية ، وظهرت أزمات في قلب الممارسة السياسية وتعميق الهوة بين المواطن و الدولة. (العربي، 2022) كذلك نجد انعدام الاستقرار السياسي للمجالس المنتخبة و انسداد العديد من المجالس بسبب تضارب المصالح وضعف التمثيل ، تفشي الفكر المتطرف و الارتكان للمال السياسي المشبوه كل هذه الأزمات لعبت دورا في إعادة توجيه فكر صاحب القرار و المشرع التونسي في إعادة البحث عن أساليب و طرق كفيلة تمكن المواطن من المشاركة في تدبير الشأن المحلي. (الله، 2023) .

ثانيا: آليات تطبيق الديمقراطية التشاركية على المستوى الإقليمي

### 1- مبدأ المبادرة والاقتراح لعقد دورات المجالس الشعبية المنتخبة

تتعدد أساليب الدعوة لعقد دورات المجالس الشعبية البلدية ، الولائية ، الجهوية ، باختلاف ما ينص عليه كل مشرع في كل دولة ، ففي تونس فقد أعطى المشرع بإمكان المواطن في التدخل لعقد دورات المجلس الشعبية المحلية ، حيث نص الفصل 216

من مجلة الجماعات المحلية على أن يحدد المجلس في أولى اجتماعاته مواعيد دوراته العادية و يعلم بها العموم ، و تسبق انعقاد هذه الدورات جلسات تمهيدية ، يدعى إليها مواطنو البلدية بوسائل الإعلام المتاحة، و يعقد المجلس البلدي وجوبا دورة كل ثلاثة أشهر، و يمكن عقد اجتماعات أخرى كلما اقتضت الحاجة إلى ذلك بدعوة من رئيسه أو بطلب من ثلث أعضائه أو بطلب من عشر الناخبين المسجلين بالسجل الانتخابي للبلدية ، وفي هذا الإطار نجد أن المشرع التونسي أولى أهمية قصوى لدور المواطن في المشاركة في اقتراح المشاريع .

## 2- مبدأ المشاركة وعلنية جلسات المجالس الإقليمية المنتخبة

يقتضي التجسيد الفعلي لمقاربة الديمقراطية التشاركية مبدأ الحضور و مشاركة المواطنين في جلسات المجالس المنتخبة ، وأن يكون الأصل في مداورات المجالس المنتخبة علنية إلا في الحالات الاستثنائية التي يحددها كل مشرع . ففي تونس فقد أقر المشرع بذلك من خلال السماح للمواطنين بالاطلاع على المداورات المتخذة ، وهذا ما نص عليه الفصل 218 والفصل 314 ، كما يمكن لرئيس الجلسة طرد كل من يتسبب في الإخلال بسير الجلسة ، أما بخصوص مجلس الإقليم وحسب نص الفصل 357 أن تكون جلسات المجلس علنية و من حقه دعوة كل من يمكنه تقديم إفادة للمجلس ، ونص الفصل 219 والفصل 315 على تخصيص أماكن للملاحظين في جلسات المجلس البلدي لكل من يمثل الجهة، منظمات المجتمع المدني ، و وسائل الإعلام ، أما بخصوص مجلس الجهة فيمكن تخصيص أماكن للملاحظين لأعضاء نواب الشعب المنتخبين من الجهة ، لرؤساء بلديات الجهة ، ممثلي النقابات العمال ، الأعراف ، المنظمات الوطنية ، الغرف الصناعية والتجارية بالجهة ، ووسائل الإعلام ، منظمات المجتمع المدني بالجهة. (الجمهورية التونسية القانون الأساسي لسنة 2018 و المتعلق بمجلة الجماعات المحلية، 2018)

كما يمكن الفصل 35 المجالس البلدية و الجهوية من تقرير بأغلبية أعضائها تنظيم لقاءات علنية مع الساكنة يتم خلالها تقديم إيضاحات ومقترحات قبل اتخاذ القرارات الخاصة بمراجعة المعالم المحلية ، وإبرام عقود التعاون و الشراكة ، المساهمة في إنشاء منشآت عمومية ، التصرف في الأموال العمومية ، القرارات الترتيبية للمجالس المحلية ، اتفاقيات الشراكة و التعاون الخارجي ، تمويل الجمعيات والتصرف في الهبات ، كما يمكن تنظيم جلسة عند إيداع طلب معمل من قبل 5 بالمئة من المسجلين بالسجل الانتخابي للبلدية أو الجهة على الأقل ، و في هذه الحالة تلتزم الجماعة المحلية بتنظيم الجلسة في مدة لا تزيد عن ثلاثين يوما من تاريخ إيداع الطلب. (الجمهورية التونسية القانون الأساسي لسنة 2018 و المتعلق بمجلة الجماعات المحلية، 2018)

يهدف هذا النوع الذي اتخذته بعض البلديات نموذجاً لها إلى حمل المواطنين لإعادة التفكير في حييهم من حيث التهيئة و التعمير ، حيث يجتمع المواطنون في مجموعات تفكير صغيرة تظم مهندسين ومعماريين مخططو المدن ، ومهندسو المناظر الطبيعية ، والمسؤولون المنتخبون وذلك بشأن تهيئة أحيائهم حيث يتم طرح أفكار وتصور مشاريع يستمد منها رئيس البلدية ومجلسه أفكارا ويتخذون بناء عليه استبيان قرارا معيناً ، هذا النموذج نظمته بلدية الدائرة 12 بباريس أين قامت باجتماعات عامة في إطار مشروع التهيئة الحضرية (بيرسي شرنوتون) ، مكن هذا الاجتماع المنظم في ماي 2011 من تقديم وسائل التشاور و القيام بتشخيص أولي للموقع و قضاياها وضبط رزمة إنجاز الدراسات ، بعد ذلك تم تنظيم ورشات عمل حضرية بحسب الموضوع خلال شهر جوان 2011 لتمكين المشاركين من مواطنين وجمعيات و فرق العمل البلدية من العمل على التشخيص والتبادل حول مبادئ الحي المستدام والمختلط والرابط أيضا بالنسبة للموائد المستديرة التي تنتهجها بعض المدن في تونس تم تنظيم مائدة مستديرة لأول

مرة في مدينة القصيرين وسيدي بوزيد في إطار المبادرة السويسرية " للتشغيل والمؤسسة الريفية الصغرى في تونس " وتهدف هذه المبادرات إلى توفير منبر نقاش ثلاثي الأطراف يظم السلطات المحلية وممثلي القطاع الخاص ومثلي النسيج الجمعياتي. (لحشر عبد الرحيم،/، 2019).

### ثالثا : عرض نشاطات و أعمال المجالس المحلية على المواطنين

#### 1- مبدأ الإعلام كآلية لعرض نشاطات المجالس المنتخبة و حق الاطلاع على قراراتها و مداولاتها

يعتبر الإعلام الإداري الدعامة الأساسية لتحقيق الديمقراطية وفعالية النشاط الإداري ، لذلك تقوم الإدارة المحلية بالكشف عن أعمالها عن طريق نشرها للمواطن (دليل ب.، 2018)، إذ يشير الفصل 28 من مجلة الجماعات المحلية إلى دور المجالس المحلية في نشر قراراتها الترتيبية بالجريدة الرسمية للجماعات المحلية ، بمقرها الرسمي و موقعها الإلكتروني ، وتتخذ كل التدابير لإعلام المواطنين، و يضيف الفصل 34 على أن تلتزم الجماعات المحلية بضمان الشفافية خاصة بالمشاريع و التسيير المالي. (الجمهورية التونسية القانون الأساسي لسنة 2018 و المتعلق بمجلة الجماعات المحلية، 2018) ، كذلك من حق الجمعيات في تونس الوصول للمعلومة هذا ما جاء بمقتضى المرسوم 88 لسنة 2011 ، المتعلق بتنظيم الجمعيات ؛ إذ ينص في فصله الخامس على أن للجمعيات عدة حقوق من بينها الحصول على المعلومات، و تقييم دور المؤسسات العمومية وتقديم المقترحات (المرسوم 88/ 2011 المتعلق بتنظيم الجمعيات، 2011).

وعليه يعتبر الحق الأول حقا ضروريا لأن حق النفاذ إلى المعلومات من أحد حقوق الإنسان الأساسية، و يمكن الجمعيات من الاطلاع على كل ما يتعلق بالشأن العمومي فهو وسيلة لتصحيح الانحرافات. (سميرة، 2018)

وتكريسا لحق الوصول إلى المعلومات جاء المنشور عدد 19 لسنة 2018 و المتعلق بحق النفاذ إلى المعلومة ليضمن حق كل شخص طبيعي أو معنوي في الحصول عليها ، و يلزم المنشور الهياكل العمومية بتمكين مواطنيها من المعلومات وذلك من خلال نشرهم الدوري للتقارير المتعلقة بالسياسات العامة كبرامج ومخططات التنمية ، المخططات القطاعية ، المالية، و الهيكل العمومي ملزم بالرد على المعنيين بالمعلومة في أجل أقصاه 20 يوما . (المنشور عدد 19 لسنة 2018 والمتعلق بحق النفاذ إلى المعلومة، 2018)

كما أشار الفصل 76 من المجلة إلى دور الجماعات المحلية في ضمان عملية النفاذ إلى المعلومات و نشر تقاريرها الدورية في مواقعها الإلكترونية (الجمهورية التونسية القانون الأساسي لسنة 2018 و المتعلق بمجلة الجماعات المحلية، 2018). و في سبيل تجسيد ذلك تعتبر بلدية صيادة و توزر أول بلدية في تونس قامت بإنجاز موقع للبيانات المفتوحة و التي تهدف إلى تعزيز مشاركة المواطنين في الحياة البلدية ، و تقوم بنشر ميزانياتها و أشغالها ، و استطلاعات الرأي حول مدى استجابة المواطنين لقرار البلدية (لحشر عبد الرحيم،/، 2019)

أ- اللوحات والشاشات الإلكترونية : قامت بلدية منزل بوقبية وبلدية القيروان بتثبيت شاشة عرض لتقديم معلومات تتعلق

بمختلف شؤون البلدية كطلبات العروض و إعلانات كراء المحلات البلدية. (لحشر عبد الرحيم،/، 2019).

ب- خلق فضاءات عامة للمواطن : افتتحت بلدية سليانة بتاريخ 27 ماي 2014 خدماتها الجديدة تحت عنوان فضاء المواطن، ويهدف هذا الفضاء إلى تعزيز الهياكل الديمقراطية في المدن التونسية لمسار اللامركزية ويعتبر فضاء المواطن بسليانة الثاني من نوعه في تونس بعد فضاء منزل بورقيبة الذي فتح أبوابه في 13 ديسمبر 2013 لتوفير خدمات سريعة وسهلة (الحرش عبد الرحيم، 2019)

## آليات وهيئات التشاور العمومي التشاركي و دورهم في تجسيد التجربة في تونس من خلال دراسة نقدية للواقع

### 1.3 الهيئات الاستشارية كآليات لتفعيل المقاربة التشاركية في تونس

#### أولا : المجلس الأعلى للجماعات المحلية في تونس

نص الدستور التونسي لسنة 2014 و في الفصل 141 منه على إحداث مجلس أعلى للجماعات المحلية يختص بالنظر في المسائل المتعلقة بالتنمية والتوازن بين الجهات وإبداء الرأي في كل ما يهم الجماعات (الدستور التونسي لسنة 2014، 2014)، و يعتبر من الهيئات الاستشارية التي تتمتع بعدة اختصاصات هدفها ترقية الجماعات المحلية كالنظر في المسائل المتعلقة بالتنمية والتوازن بين الجهات (الجمهورية التونسية القانون الأساسي لسنة 2018 و المتعلق بمجلة الجماعات المحلية، 2018).

يجتمع المجلس مرة كل شهرين ، وتكون جلساته عامة وعلنية ويتم نشر موعدها انعقادها بكل الوسائل الإعلام المتاحة ، وتنتشر محاضر الجلسات بالموقع الإلكتروني الرسمي كما يستشار وجوبا حول مشاريع القوانين التي تهم الجماعات المحلية وخاصة القوانين المتعلقة بالتخطيط والميزانية المحلية ، كما يمكن لرئيس المجلس من حضور مداولات مجلس النواب الشعب والاستماع إليه عند مناقشة مشاريع قوانين تتعلق بالجماعات المحلية وذلك بدعوة من مجلس النواب ، يتولى المجلس إعداد تقريره السنوي حول سير الجماعات المحلية يتم المصادقة عليه في الجلسة العامة. ويتم نشر التقرير بالموقع الإلكتروني الخاص بالمجلس ويقدم التقرير لرئيس الجمهورية. (الجمهورية التونسية القانون الأساسي لسنة 2018 و المتعلق بمجلة الجماعات المحلية، 2018)

### 2.3 آليات التشاور العمومي المحلي لتكريس مقاربة الديمقراطية التشاركية :

#### أولا : آليات الاستشارة و الاستفتاء المحلي

ففي تونس فإن آلية الاستشارة لا تخضع إلى مبادرات من المجالس المنتخبة فقط بل حتى المبادرة الشعبية ؛ إذ يشير الفصل 30 من مجلة الجماعات المحلية إلى وجوب مسك الجماعة المحلية سجلا خاصا بآراء وتساؤلات الساكنة و المجتمع المدني والإجابات عنها (الجمهورية التونسية القانون الأساسي لسنة 2018 و المتعلق بمجلة الجماعات المحلية، 2018)، و تنظيما لنص الفصل 30 جاء الأمر الحكومي عدد 409 المؤرخ في 06 ماي 2019 ليحدد إجراءات أعمال آليات الديمقراطية التشاركية المنصوص عليها بالفصل 30 ، إذ يمكن الإجابة عن ذلك من خلال استعمال منظومة إلكترونية تسهل التواصل بينها وبين الجماعة المحلية (الأمر الحكومي عدد 409 المتعلق بضبط شروط وإجراءات أعمال آليات الديمقراطية التشاركية المنصوص عليها بالفصل 30 من مجلة الجماعات المحلية، 2019)، و تتحقق الاستشارة أيضا من خلال مختلف اللجان ؛ إذ يمكن للجان البلدية و الجهة اتخاذ آليات الديمقراطية التشاركية و يمكنها أن

تستدعي في أعمالها أعوان الدولة أو المؤسسات أو المنشآت العمومية من ذوي الخبرة ، و لها أن تدعو الساكنة بالبلدية أو مكونات المجتمع المدني أو كل الأشخاص الذين يمكن أن يفيدوا برأيهم بحكم نشاطهم أو خبرتهم حسب الفصل 212 و 310 (الجمهورية التونسية القانون الأساسي لسنة 2018 و المتعلق بمجلة الجماعات المحلية، 2018) .

كما يمكن للجنة المكلفة بالديمقراطية التشاركية التابعة لمجلس الجماعة المحلية أن تطلع على سجل الآراء وأن تقترح على رئيس الجماعة المحلية تقديم إجابات أو توضيحات أو طلب استفسارات حول الآراء والتساؤلات المدونة بهذا السجل، و ذلك بتوجيه مراسلات المعنيين أو دعوتهم للحضور لمقر الجماعة المحلية لتحضير جلسة، كما يمكنها من متابعة أعمال مكتب سجل الآراء لإعداد التقارير الدورية حول سير عمله ورفعها في جلسات دوراته العادية. (الأمر الحكومي عدد 409 المتعلق بضبط شروط وإجراءات أعمال آليات الديمقراطية التشاركية المنصوص عليها بالفصل 30 من مجلة الجماعات المحلية، 2019)

نص الفصل 31 من مجلة الجماعات المحلية أن لمجلس الجماعة المحلية بناء على مبادرة من رئيس الجماعة المحلية سواء البلدية ، الجهة ، والأقاليم أو من ثلث أعضاء المجلس أن يقرر استفتاء الساكنة حول إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية بموافقة أغلبية ثلثي أعضاء المجلس ، وتضيف الفقرة الثانية بإمكان عشرة ناخبين محليين بالجماعة المحلية المبادرة باقتراح تنظيم استفتاء وفي هذه الحالة يمكن إجراء الاستفتاء في صورة موافقة الأغلبية ثلثي أعضاء المجلس المحلي في أجل لا يتجاوز شهرين ، كما لا يمكن إجراء أكثر من استفتاء واحد خلال المدة النيابية البلدية أو الجهوية . (الجمهورية التونسية القانون الأساسي لسنة 2018 و المتعلق بمجلة الجماعات المحلية، 2018)

#### ثانيا : الميزانية التشاركية كآلية لتجسيد مقاربة الديمقراطية التشاركية

تعد الميزانية التشاركية من الآليات الحديثة لتفعيل مشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم المحلية من خلال المشاركة في تخصيص الأموال العامة للقطاعات التي يرونها ذات أولوية ، ونص المشرع التونسي على ذلك في القسم الأول من الباب الرابع المعنون بالقواعد العامة للميزانية و مواردها ، ونص الفصل 130 على التزام الجماعة المحلية بمبدأ الشفافية و التشاركية في إعداد ميزانيتها السنوية في وثيقة شاملة وموحدة وواضحة على أساس تقديرات واقعية وصادقة ونزيهة تتضمن كل الموارد و النفقات و مختلف التعهدات ، ويشير الفصل 29 إلى إخضاع إعداد برامج التنمية المحلية والتهيئة الترابية وجوبا إلى آليات الديمقراطية التشاركية ، و نص الفصل 119 ، والفصل 126 (الجمهورية التونسية القانون الأساسي لسنة 2018 و المتعلق بمجلة الجماعات المحلية، 2018) . و شهدت هذه العملية أول تطبيق لها في مدينة قابس حيث تم تنظيم 8 منتديات لفائدة المواطنين في أحياء قابس بين مارس و أبريل 2014 ، وقد شارك 300 مواطن في اختيار مشاريع تتعلق بتجميل المدينة (لحش عبد الرحيم/، 2019) ، كذلك خصصت جماعة منزل بورقيبة في تونس مبلغ 100.000 دينار تونسي أي ما يمثل 12% من ميزانية التجهيز من أجل تجميل المدينة ، كذلك خصصت مدينة توزر (تونس) 550.000 دينار تونسي أي تونسي ما يمثل 12% من ميزانية التجهيز لإصلاح الأرصفة والطرق (محمد، 2022/2023).

فقد قامت مثلا مؤسسة الياسمين كمركز بحث تونسي، بتجربة إعداد بطاقات أداء للمواطنين لعرض تفضيلاتهم على الجماعات المحلية ، و هي تأمل بتوسيع نطاق ذلك ليصبح مؤشرا من شأنه إظهار المقارنات مع مرور الوقت ، بما في ذلك مقارنات بين البلديات (سارة يركيس، ومروان المعشر، 2016)

### ثالثا : دراسة نقدية لواقع التجربة التشاركية في تونس

من خلال التطرق لأهم الآليات و النصوص المكرسة لتجسيد مقاربة الديمقراطية التشاركية في تونس اخترنا التجربة الملائمة ؛ إذ توفر الآليات و القوانين التي تؤدي إلى إنجاح العملية ، فقد حققت تونس من خلال دستور 2014 و مجلة الجماعات المحلية سنة 2018 قفزة نوعية فيما يخص آليات تشريك المواطن والمجتمع المدني و وسائل الإعلام في المشاركة إلى جانب المجالس المحلية المنتخبة في صنع و اتخاذ القرار، إلى جانب إنشاء هيئات استشارية بتدبير الشأن المحلي و إدخال تغييرات جوهرية على بنية الحكم المحلي و تشجيع اللامركزية من خلال منح صلاحيات واسعة لمجالس المحافظات و البلديات.

اعتبر السيد أمين الخراط وهو أحد محلي السياسات العامة بمنظمة البوصلة في تونس أن تجربة اللامركزية بصفة عامة قد تم التخلي عنها عندما لجأت السلطات التونسية إلى التخلي عن مسار الإصلاحات السياسية و بالتالي تخلت عن جميع مؤسسات الانتقال الديمقراطي ، خاصة و أن تشجيع اللامركزية جاء في سياق هذه الخيارات و بالتوازي معها ، وبطبيعة الحال فإن نفس المسار الديمقراطي أدى إلى انهيار تجربة اللامركزية و من ثم الديمقراطية التشاركية من خلال إلحاق الجماعات المحلية بوزارة الداخلية و حل المجالس البلدية بموجب المراسيم الرئاسية. كذلك نجد في مجال السياسات العمومية المكمل لتجربة اللامركزية و الديمقراطية التشاركية السياسات المعممة للتراب البلدي على حساب التراب الوطني و توسيع إطار و صلاحيات عمل البلديات و تمكينها من مسؤوليات جديدة معتبرا أنه لم يتم توفير الإمكانيات اللازمة لها للقيام بدورها ، كما لم يتم توفير الموارد المادية و البشرية و النصوص المكملة لإنجاح هذه التجربة ، خاصة وأن هذه التجربة كانت فنية في بداية انطلاقها و أتم المجالس البلدية زاولت مهامها لمدة 03 سنوات فقط.) الخراط(2024 ،

كما أكدت منظمة البوصلة في تقريرها أن البناء القاعدي يحصر إمكانية التمثيل الوطني بالمرور حتما بالمستوى المحلي أين يتم الانتخاب المباشر و الوحيد في إقصاء الأحزاب بما يمنع وجود برامج و رؤى وطنية متنافسة وهو ما يختلف جذريا عن المجتمعات الديمقراطية أين يمثل المستوى المحلي فضاء تتدرب فيه القيادات السياسية قبل أن تتجاوز مستويات تمثيلية أكبر.) الخراط(2024 ،

### خاتمة:

من خلال الدراسة نستنتج أن التجربة التونسية في مجال اللامركزية و الديمقراطية التشاركية و نظرا لحداثة تكريسها في الدساتير و القوانين إلا أنها اختلفت من حيث طريقة معالجتها وذلك من خلال الآليات المتخذة لتجسيد هذه المقاربة على أرض الواقع و يظهر ذلك جليا من خلال تحديد المبادئ التي جاءت بها دساتير و المبادئ التي أفرزتها مجلة الجماعات المحلية في تونس.

إن التجربة التونسية شهدت اعترافا واضحا بتبني اللامركزية و مقاربة الديمقراطية التشاركية من خلال جعل المواطن فاعلا أساسيا في تدبير شؤون بلديته ، و مشاركا في قراراتها وليس مجرد ناخب يدي بصوته في الاستحقاقات الانتخابية فقط ، و تجلت مشاركته منذ صدور دستور سنة 2014 من خلال المبادرة و الاقتراح و مساهمته في تدبير شأنه المحلي وفي مقابل ذلك أقر المشرع التونسي كل الآليات اللازمة لتمكين المواطن من ذلك حيث تم إنشاء وسائل جديدة للتواصل مع المواطنين كالمواقع الإلكترونية وبوابات العرض ، و صفحات الفيسبوك لتقديم كل المعلومات المتعلقة بالبلدية لاطلاع المواطنين عليها ، كما انتهجت عدة آليات أخرى كالميزانية التشاركية و اللقاءات الدورية مع المواطنين في الجلسات التمهيدية التي تسبق انعقاد دورات المجالس المنتخبة ، و ما يلاحظ

على هذه التجربة هو أنها سعت جاهدة لتكريس تفعيل آليات مشاركة المواطن في تسيير الشأن المحلي ببلدياته و تحقيق الحوكمة الرشيدة ، إلا أن هذه التجربة الفتية لم تكتمل بمجرد 03 سنوات فقط من العمل إلا أنها شهدت تعثرا و انهيارا سهم في تفككها نظرا لارتباطها بالإصلاحات السياسية العميقة للدولة و التي ما أبانت عن عدم التمسك بها و تغييرها.

رغم التحديات التي واجهت هذه التجربة إلا أن هناك اتفاقا إيجابية لمستقبل الديمقراطية التشاركية في تونس حيث تملك البلاد مجتمعا مدنيا ناشطا و إعلاما حرا إضافة إلى رزنامة دستورية و قانونية مكرسة لذلك وتعتبر هذه العناصر اساسية لنجاح أي نظام ديمقراطي، إلا أن هذه التجربة تحتاج فقط لتوحيد الجهود لمحاربة الفساد و تقوية الإرادة السياسية لتعزيز الثقة بين الفرد و مؤسسات الدولة وتشجيع الحوار و التشاور بين مختلف الأطراف المجتمعية.

### قائمة المصادر و المراجع :

- Enriqueta Aragonés & Santiago Sanchez-Pages .(2004 ,09) .Website : <http://www.eco.ed.ac.uk/papers/id124esedps.pdf> .Discusion Paper Series Univercity of Udinburgh 2019 ,01 25
- Hervé Pourtois et John Pitseys.p.32
- Hervé Pourtois et John Pitseys .(2017) .La démocratie Participative en question, dossier : La démocratie Participative en question .La Revue nouvelle , (07) p.32
- الأمر الحكومي عدد 409 المتعلق بضبط شروط وإجراءات أعمال آليات الديمقراطية التشاركية المنصوص عليها بالفصل 30 من مجلة الجماعات المحلية. (2019). الرائد الرسمي للجمهورية التونسية (409).
- الأمين سويقات، عصام بن شيخ. (2015). الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية و الإدارية في الدول المغاربية - دراسة حالة الجزائر تونس و المغرب نموذجا (الإصدار ط01). الأردن: دار حامد للنشر و التوزيع.
- الأمين شريط. (2008). الديمقراطية التشاركية أسس و الأفاق. مجلة الوسيط (06)، صفحة 46.
- الجمهورية التونسية القانون الأساسي لسنة 2018 و المتعلق بمجلة الجماعات المحلية. (2018). الرائد الرسمي للجمهورية التونسية (29)، الفصل 130/126/119/29 .
- الدستور التونسي لسنة 2014. (2014). الرائد الرسمي للجمهورية التونسية (10)، الفصل 141.
- المرسوم 88 / 2011 المتعلق بتنظيم الجمعيات. (24 09 2011). الرائد الرسمي للجمهورية التونسية .
- المنشور عدد 19 لسنة 2018 والمتعلق بحق النفاذ إلى المعلومة. (2018). الرائد الرسمي للجمهورية التونسية (19)، الفصل. بلهاري كريمة. (بلا تاريخ). الديمقراطية التشاركية مقارنة نظرية. 08 (01)، صفحة 18.
- بوحنية قوي. (2018). دور الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية (الإصدار ط01). عمان: دار حامد للنشر و التوزيع.
- بوراي دليلة. (2018). مشاركة المواطن في صنع القرار المحلي في التشريع الجزائري. المجلة الأكاديمية للبحث القانوني ، 17 (01)، صفحة 622.
- دقوق سميرة. (2018, 01 188). الحق في تأسيس الجمعيات في القانون التونسي. دفاتر السياسة والقانون ، (18).
- سارة يركيس، ومروان المعشر. (06 11 2016). اللامركزية في تونس: تعزيز المناطق، وتمكين الشعب. مركز كارنيغي للشرق الأوسط .

- سعيد مقدم. (06, 2011). الحق في التنمية القائمة على حقوق الإنسان و دور البرلمان في تجسيده حالة البلدان المغاربية. دفاتر السياسة و القانون (05)، صفحة 7.
- عبد الرحمان ابن خلدون. (1984). تاريخ ابن خلدون. بيروت: دار القلم.
- عبد الله نوح. (بلا تاريخ). مبدأ الديمقراطية التشاركية في النظام البلدي الجزائري. مجلة البحوث ، 12 (01)، صفحة 2018.
- عثمان زياي. (11, 2015). دور الديمقراطية التشاركية في تكريس مقومات المواطنة. مجلة الكلمة (103)، صفحة 4.
- عمر طيب بوجلال. (2017). إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية من خلال الإصلاحات السياسية (الإصدار ط.1). عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.
- عمور دليلة. (2019). المواطنة فيتحول: نحو مواطن محلي فعال. المجلة الأكاديمية للبحث القانوني ، 01 (10)، صفحة 200.
- فراحي محمد. (2023/2022). الديمقراطية التشاركية كآلية لبناء الثقة بين الإدارة المحلية والمواطن في الجزائر (2011-2020) بلدية أولاد بن عبد القادر ولاية شلف أنموذجاً. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر.
- فضل الله محمد إسماعيل. (2008). رواد الفكر السياسي الغربي الحديث. الإسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة .
- قدور نورة. (بلا تاريخ). الديمقراطية التشاورية التشاركية عند يورغن هابرماس. مجلة تاريخ العلوم (05)، صفحة 122.
- لحشر عبد الرحيم/. (06, 2019). اللامركزية في تونس بعد إصلاحات الجمهورية الثانية. المجلة الإفريقية للدراسات القانونية و السياسية ، 03 (01)، صفحة 46.
- مارسيل فورتونا بيانو. (2012). الديمقراطية في أمريكا اللاتينية (الإصدار ط.1). مركز الإمارات للدروس و الأبحاث الإستراتيجية .
- محمد أحمد إسماعيل. (2001). الديمقراطية و دور القوى النشطة في الساحات السياسية المختلفة. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث .
- يمينة حناش. (06, 2019). دور المجتمع المدني في تفعيل الديمقراطية التشاركية: الميزانية التشاركية كآلية. مجلة دراسات و أبحاث ، 11 (02)، صفحة 173.

## References:

- \* Enriqueta Aragones& Santiago Sanchez-Pages .(2004 ,09) . Website : <http://www.eco.ed.ac.uk/papers/id124esedps.pdf> .Discusion Paper Series Univercity of Udinburgh ,01 25 2019
- \* Hervé Pourtois et John Pitseys.32 .
- \* Hervé Pourtois et John Pitseys .(2017) .La démocratie Participative en question, dossier : La démocratie Participative en question .La Revue nouvelle 07
- \* al-Amr al-ḥukūmī ‘adad 409 al-muta‘alliq bi-ḍabt shurūṭ wa-ijrā‘āt I‘māl ālīyāt al-Dīmuqrāṭīyah altshārkyh al-manšūṣ ‘alayhā bi-al-faṣl 30 min Majallat al-jamā‘āt al-Maḥallīyah. (2019). al-Rā‘id al-rasmī lil-Jumhūrīyah al-Tūnisīyah (409).
- \* al-Amīn swyqāt, ‘Iṣām ibn Shaykh. (2015). al-Dīmuqrāṭīyah altshārkyh fī ḍalla al-iṣlāḥāt al-siyāsīyah wa al-Idārīyah fī al-Duwal al-Maghāribīyah-dirāsah ḥālat al-Jazā‘ir Tūnis wa al-Maghrib namūdhan (al-iṣdār 101). al-Urdun : Dār Ḥāmid lil-Nashr wa al-Tawzī‘.
- \* al-Amīn Sharīṭ. (2008). al-Dīmuqrāṭīyah altshārkyh Usus wa al-Āfāq. Majallat al-Wasīṭ (06), ṣafḥah 46.
- \*al-Amīn Kharrāt. tamma al-qaḍā’ ‘alā tajribat al-lā-markazīyah fī Tūnis Dawwin al-Qayyām bi-ayy Taqyīm wa althkly ‘anhā murtabīṭ asās bi-al-masār al-siyāsī alladhī ikhtārth al-bilād, Munazzamat Būṣlat, 2024.



- \* al-Jumhūrīyah al-Tūnisīyah al-qānūn al-asāsī li-sanat 2018 wa al-muta'alliq bi-majallat al-jamā'āt al-Maḥallīyah. (2018). al-Rā'id al-rasmī lil-Jumhūrīyah al-Tūnisīyah (29), al-faṣl 130/126/119/29.
- \* al-Dustūr al-Tūnisī li-sanat 2014. (2014). al-Rā'id al-rasmī lil-Jumhūrīyah al-Tūnisīyah (10), al-faṣl 141.
- \* al-Marsūm 88/2011 al-muta'alliq bi-tanzīm al-jam'īyāt. (24 09, 2011). al-Rā'id al-rasmī lil-Jumhūrīyah al-Tūnisīyah.
- \* al-Manshūr 'adad 19 li-sanat 2018 wālmṭ'iq bi-ḥaqq al-nafādh ilā al-Ma'lūmah. (2018). al-Rā'id al-rasmī lil-Jumhūrīyah al-tawnsyā (19), al-faṣl.
- \* al-'Arabī Muḥammad, ḥudūd alsh'bwyh fī Tūnis wa Imkānīyāt altdār al-dīmuqrāṭī, Markaz al-Dirāsāt al-Mutawassīṭīyah wa al-Dawlīyah, Juwīliyat 2022, ṣ-ṣ. 09/10.
- \* Bilhawwārī Karīmah. (bi-lā Tārīkh). al-Dīmuqrāṭīyah althārkīyah muqārabah Naẓarīyat. 08 (01), ṣafḥah 18.
- \* Būḥanīyah Qawī. (2018). Dawr al-Dīmuqrāṭīyah althārkīyah fī ḍalla al-iṣlāḥāt al-siyāsīyah (al-iṣdār 101). 'Ammān : Dār Ḥāmid lil-Nashr wa al-Tawzī'.
- \* Wrāy Dalīlah. (2018). Mushārah al-Muwāṭin fī Ṣun' al-qarār al-maḥallī fī al-tashrī' al-Jazā'irī. al-Majallah al-Akādīmīyah lil-Baḥth al-qānūnī, 17 (01), ṣafḥah 622.
- \* Dqwg Samīrah. (188 01, 2018). al-Ḥaqq fī ta'sīs al-jam'īyāt fī al-qānūn al-Tūnisī. Dafātīr al-siyāsah wa-al-qānūn, (18).
- \* Sārah yrkys, wmrwān alm'shr. (06 11, 2016). al-lā-markazīyah fī Tūnis : ta'zīz al-manāṭīq, wa-tamkīn al-Sha'b. Markaz kārynyghy lil-Sharq al-Awsaṭ.
- \* Sa'id muqaddam. (06, 2011). al-Ḥaqq fī al-tanmīyah al-qā'imah 'alā Ḥuqūq al-insān wa Dawr albrlmnāt fī tjsydh ḥālat al-buldān al-Maghāribīyah. Dafātīr al-siyāsah wa al-qānūn (05), ṣafḥah 7.
- \* 'Ādil ibn 'Abd Allāh, Li-mādhā inhārt al-Dīmuqrāṭīyah al-tamthīlīyah fī Tūnis, Majallat 'Arabī, 122/12/2023.
- \* 'Abd al-Qādir Ghītawī, al-Dīmuqrāṭīyah althārkīyah bayna al-naẓarīyah wa-al-taṭbīq, Majallat al-Ustādh al-bāḥith lil-Dirāsāt al-qānūnīyah wa al-siyāsīyah, 2018, al-mujallad. 1, al-'adad. 9, Ṣ. 68.
- \* 'Abd al-Raḥmān Ibn Khaldūn. (1984). Tārīkh Ibn Khaldūn. Bayrūt : Dār al-Qalam.
- \* 'Abd Allāh Nūḥ. (bi-lā Tārīkh). Mabda' al-Dīmuqrāṭīyah althārkīyah fī al-nizām al-Baladī al-Jazā'irī. Majallat al-Buḥūth, 12 (01), ṣafḥah 2018.
- \* 'Uthmān Zayyānī. (11, 2015). Dawr al-Dīmuqrāṭīyah althārkīyah fī Takrīs Muqawwimāt al-muwāṭanah. Majallat al-Kalimah (103), ṣafḥah 4.
- \* 'Umar Tayyib bwjlāl. (2017). Idmāj muqārabah al-Dīmuqrāṭīyah althārkīyah min khilāl al-iṣlāḥāt al-siyāsīyah (al-iṣdār 1). 'Ammān : Markaz al-Kitāb al-Akādīmī.
- \* 'Ammūr Dalīlah. (2019). al-muwāṭanah fyṭḥwl : Naḥwa Muwāṭin Maḥallī fa'āl. al-Majallah al-Akādīmīyah lil-Baḥth al-qānūnī, 01 (10), ṣafḥah 200.
- \* Frāḥy Muḥammad. (2022/2023). al-Dīmuqrāṭīyah althārkīyah k'lyh li-binā' al-thiqah bayna al-Idārah al-Maḥallīyah wa-al-muwāṭin fī al-Jazā'ir (2011-2020) Baladīyat Awlād ibn 'Abd al-Qādir Wilāyat shlf anmūdhan. uṭrūḥat li-nayl shahādat al-duktūrāh, Kullīyat al-Ḥuqūq wa al-'Ulūm al-siyāsīyah, Jāmi'at al-Jazā'ir 3, al-Jazā'ir.



- \* Qaddūr Nūrah. (bi-lā Tārīkh). al-Dīmuqrāṭīyah altshāwryh altshārkyh ‘inda Yūrghan Hābirmās. Majallat Tārīkh al-‘Ulūm (05), ṣafḥah 122.
- \* Laḥrash ‘Abd al-Raḥīm /. (06, 2019). al-lā-markazīyah fī Tūnis ba‘da iṣlāḥāt al-Jumhūrīyah al-thānīyah. al-Majallah al-Ifīqīyah lil-Dirāsāt al-qānūnīyah wa al-siyāsīyah, 03 (01), ṣafḥah 46.
- \* Mārsīl fwrtwnā byātw. (2012). al-Dīmuqrāṭīyah fī Amrīkā al-Lātīnīyah (al-iṣdār 1). Markaz al-Imārāt lldrws wa al-Abḥāth al-Istirātījīyah.
- \* Muḥammad Aḥmad Ismā‘īl. (2001). al-Dīmuqrāṭīyah wa Dawr al-quwá alnshṭh fī alsāḥāt al-siyāsīyah al-mukhtalifah. al-Iskandarīyah : al-Maktab al-Jāmi‘ī al-ḥadīth.
- \* Yamīnah ḥnāsh. (06, 2019). Dawr al-mujtama‘ al-madanī fī Taf‘īl al-Dīmuqrāṭīyah altshārkyh : al-mīzānīyah altshārkyh ka-ālīyah. Majallat Dirāsāt wa Abḥāth, 11 (02), ṣafḥah 173.